

## مواقع التواصل الاجتماعي.. عنوان جديد لملاحقة الصحفيين

بريية تزداد شدة، تنظر كثير من الدول والجهات الرسمية وغير الرسمية في أنحاء العالم الى وسائل التواصل الاجتماعي (التي تعتبر أحد المنابر الأساسية لممارسة حرية الرأي و التعبير)، وتتعامل مع مستخدميها بحذر وتشكيك يرقى احياناً الى استعدائهم، ما يفضي في كثير من الاحيان عمليات ملاحقة تتفاوت حدتها وخطورتها ما بين الاعتداءات الجسدية والاستجواب والتهديد، وصولاً الى منع بعض المواقع او حجبها لفترات محددة او دائمة.

هكذا أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بوابة جديدة لملاحقة الصحفيين والنشطاء وعموم المواطنين، إرتباطاً بأرائهم وبما يكتبونه او ينشروه من خلال هذه المنصات والوسائط، التي انتشر استخدامها على نطاق شعبي واسع في فلسطين خلال السنوات الماضية.

وحسب آخر احصاءات للعام الماضي 2015، وكما جاءت في التقرير الصادر عن مشروع "سوشال ستوديو" الذي اعدته شركة "كونسبتس" بهدف توثيق حال وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين، فان نسبة المتصلين بالانترنت من عدد السكان في فلسطين بلغت 50%، اما نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من عدد السكان في فلسطين فقد بلغت 37% في حين بلغ عدد مستخدمي "الفيسبوك" في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.780.000 مستخدماً<sup>1</sup>، يضاف اليهم 170 الفا من المستخدمين في القدس اختاروا العربية كلغة استخدام للفيسبوك<sup>2</sup>، الذي يعتبر اكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً في فلسطين.

<sup>1</sup> - اجمالي عدد سكان الضفة بلغ 2,8 مليون اما عدد سكان قطاع غزة فقد بلغ 1,8 مليوناً ومحافظة القدس المحتلة 450 الفا وفقاً لما جاء في تقرير

شركة "كونسبتس" حول وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين عام 2015.

<sup>2</sup> - للاطلاع على تقرير حال وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين عام 2015 الصادر عن شركة "كونسبتس" انظر الرابط :

<https://goo.gl/KGFQg1>

وحسب ذات التقرير فان 96% من المستخدمين قالوا بأن الهدف من استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي هو متابعة الاخبار والأحداث، ما يظهر جانباً من الأهمية البالغة لهذه المنصات، بينما قال 66% انهم عند استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي "يأخذون بالاعتبار رقابة الأجهزة الأمنية على وسائل التواصل الاجتماعي" علماً ان نسبة هؤلاء (الذين يأخذون بالاعتبار مراقبة الأجهزة الأمنية لوسائل التواصل الاجتماعي) كانت في العام 2014 بلغت 52% اي ان هذه النسبة ارتفعت خلال سنة بمقدار 14%، ما يمثل مؤشراً على اتساع دائرة الخوف الناجم عن زيادة الملاحقة ارتباطاً باستخدام هذه المنصات وما ينشره المستخدمون.

وضمن مساعيه في الدفاع عن الحريات الاعلامية وتكريس الحق في التعبير واشاعته، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت في تناول معظم الناس والفئات، فان المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى" اطلق العام الماضي 2015 حملة حول الحقوق الرقمية، وهي الحملة الاولى من نوعها في فلسطين وجاءت بهدف توعية المواطنين بحقوقهم الرقمية انطلاقاً من ان الوصول الى الانترنت اصبح حقاً انسانياً يجب ان يتمتع به الجميع.

وحققت هذه الحملة (التي شارك فيها صحافيون وطلبة اعلام قاموا باشراف المدرب سائد كرزون بانتاج مواد الحملة والترويج لها عبر مختلف وسائل الاعلام) نجاحاً كبيراً كما وفاز مركز "مدى" من خلالها بالجائزة الذهبية في مسابقة الاتحاد الدولي للصحف وناشري الانباء (WAN-IFRA) على مستوى الشرق الاوسط (جوائز الاعلام الرقمي في الشرق الاوسط). كما وكان مركز مدى اعد واصدر عام 2011 دراسة تحت عنوان "علاقة الاعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير - الفيسبوك نموذجاً" تناول فيها جملة من القضايا المتصلة بالصحافة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وبدايات عمليات الملاحقة المرتبطة بما ينشر عبر المنصات الالكترونية ومحاولات الحد من حرية التعبير التي اتاحتها هذه الوسائط على نطاق غير مسبق.

ومما يثير قلقاً متزايداً بهذا الخصوص ان مواقع التواصل الاجتماعي وُضعت خلال السنوات القليلة الماضية تحت الضوء والمراقبة بصورة ممنهجة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والجهات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية، وباتت واحداً من الملفات التي تتابعها أجهزة الامن بصورة دائمة، وتلاحق اعداداً كبيرة من أصحاب المواد التي لا تروق لها او ترى انها تمثل "تحريضاً على العنف" بالنسبة لاسرائيل أو مساساً بالجهات الرسمية.

وما يثير القلق الشديد بهذا الخصوص هو الضغوط التي مارستها الحكومة الإسرائيلية على شركات التواصل الإجتماعي والتي توجت باشتراك عملاق شبكات التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في عمليات المراقبة واغلاق صفحات وحذف مواد بحجة مكافحة "التحريض ضد اسرائيل" وذلك بالتوازي مع عمليات تكييف قانونية تقوم بها الحكومة الاسرائيلية لايجاد مظلة قانونية لعمليات الملاحقة المتصلة بما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، وتزداد خطورة الأمر على الصعيد العالمي خاصة في قيام حكومات أخرى "بتقليد" إسرائيل في هذا المجال.

### الإنتهاكات عبر وسائل التواصل الإجتماعي (السنوات الأخيرة):

وكغيرها من أنواع الانتهاكات فان عمليات الملاحقة والقمع ضد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين بدأت بصورة تدريجية، لكن وتأثرها سرعان ما قفزت بصورة مقلقة خلال العامين الماضيين، ووصلت مستويات جعلت هذه المنصات الشعبية الهامة ميداناً مفتوحاً للملاحقة وللقمع ارتباطاً بأراء المستخدمين، سواء أكانوا صحافيين أم مواطنين.

وبخصوص الانتهاكات التي استهدفت او طالت صحافيين (لا تشمل النشطاء والمواطنين العاديين الذين تعرضوا للملاحقة) فقد بلغ عدد الانتهاكات التي تضمنت مساءلة صحافيين او التعرض لهم ارتباطاً بما يكتبوه او ينشروه على مواقع التواصل الاجتماعي منذ مطلع العام 2014 وحتى نهاية أيار من العام 2016 ما مجموعه 70 انتهاكا، ارتكبت جهات فلسطينية 61 انتهاكا منها (القسم الاكبر منها) فيما ارتكبت سلطات الاحتلال 9 انتهاكات<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> - اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عشرات المواطنين الفلسطينيين على خلفية تعليقات او صور نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي واصدرت احكاما وغرامات متباينة ضدهم ولكن الارقام المبينة تظهر فقط عدد الصحافيين الذين طالتهم عمليات الملاحقة هذه وتستنني النشطاء والمواطنين الذين يعملون في مهن اخرى.

المجموع	الاحتلال الاسرائيلي	جهات فلسطينية		العام
		قطاع غزة	الضفة الغربية	
28	3	3	22	2014
30	1	9	20	2015
12	5	2	5	2016
70	9	14	47	المجموع

## الإنتهاكات الإسرائيلية:

لا تدخر سلطات الاحتلال الاسرائيلية وسيلة الا وتستخدمها لإسكات الفلسطينيين وحرمانهم مما باتت تتيحه ثورة تكنولوجيا المعلومات الحديثة من وسائل وفرص غير مسبوقه للتعبير والتواصل، حيث لم تقتصر الانتهاكات الاسرائيلية على ملاحقة الصحافيين وعموم المواطنين الفلسطينيين ارتباطا بكتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي وتعبيرهم عن آرائهم، ولجأت بداية الى اعاقه حصولهم على التكنولوجيا الحديثة (التي باتت منتشرة في انحاء العالم) ما يمس بحقوق جميع المواطنين الفلسطينيين على هذا الصعيد ويُضعف قدراتهم وفرصهم في التعبير عن آرائهم كنتيجة مباشرة لذلك.

وعلى سبيل المثال، وبينما اقتربت معظم دول العالم من ادخال تكنولوجيا الـ "G5" للخدمة، فان اسرائيل لم تسمح للفلسطينيين الا مؤخرا بادخال خدمة الـ "G3" علما ان هذه الخدمة ما تزال غير مفعلة حتى الان في فلسطين، ما يجعل للحاق بما وصله العالم على هذا الصعيد بعيدا جدا<sup>4</sup>.

يمكن اعتبار الثامن والعشرين من آب 2014 بداية واضحة لعمليات الملاحقة الاسرائيلية الرسمية التي تستهدف فلسطينيين ارتباطا بآرائهم التي يعبرون عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي في ذاك اليوم الناشط على وسائل الاعلام الاجتماعية صهيب زاهدة<sup>5</sup> على خلفية ما كتبه على صفحته الخاصة على موقع "فيسبوك".

وبقي الناشط زاهدة معتقلا نحو تسعة ايام (حتى مساء يوم الخميس 2014/9/5) حيث تمكن المحامي الاسرائيلي نيري رماتي، الذي تولي قضية الدفاع عنه من اخلاء سبيله بكفالة مالية. وقال المحامي رماتي في حينه "تقرر اخلاء سبيل زاهدة بعد ان دفع كفالة مالية قدرها 4000 شيكل أقرتها محكمة (اسرائيلية) نظرت في قضيته يوم الاربعاء -2014/9/4".

<sup>4</sup> - ما تزال سلطات الاحتلال الاسرائيلي تتذرع بـ "اسباب ومخاوف امنية" لتبرير حرمان الفلسطينيين من ادخال واستخدام العديد من التكنولوجيات الحديثة ومن ضمنها خدمة الـ "G3" و الـ "G4" وهي ذريعة اسرائيلية دائمة الحضور لتبرير وتسيويع مختلف اعتداءاتها واجراءاتها ضد الفلسطينيين.

<sup>5</sup> - صهيب زاهدة (31 عاما) هو ناشط اعلامي في نادي الدرجات الفلسطيني في الخليل ويكتب لمجموعات شبابية وهو عضو في "تجمع شباب ضد الاستيطان" وناشط في مجال الاعلام الاجتماعي وكان يروج لانشطة من اجل نصره غزة وفقا لما افاد به عيسى عمرو رئيس "تجمع شباب ضد الاستيطان" مركز مدى في حينه. تم اعتقال صهيب زاهدة من على حاجز عسكري للجيش الاسرائيلي (حاجز الكونتينر) بينما كان في طريقه من مدينة الخليل الى رام الله.

واضاف المحامي رماتي في افادته لمركز مدى بهذا الخصوص: "المحكمة العسكرية في عوفر (حيث عقدت الجلسة للنظر في قضية صهيب يوم الاربعاء 2014/9/4) فرضت في البداية كفالة مالية قدرها 10 الاف شيكل وارفقت ذلك بمنع صهيب من العودة مجددا لاستخدام الفيسبوك لكنني (المحامي رماتي) اعترضت على ذلك وقبلت في المحصلة خفض الكفالة الى 4 الاف شيكل واسقاط مسألة منعه من العودة لاستخدام الفيسبوك".

"تركز التحقيق معي من قبل الشرطة الاسرائيلية على استخدامي لمصطلح بلدية الاحتلال (في الاشارة لبلدية القدس الاسرائيلية) حيث اعتبر المحقق أن ذلك يساعد على إثارة البلبلة وزعزعة النظام. كان هدف التحقيق تخويفي حيث هددني (المحقق) بسحب بطاقة عضويتي لـ/بانيتظ، وأشار لضرورة الانتباه للمصطلحات التي استخدمتها. لقد استمر التحقيق حوالي 45 دقيقة بعدها اطلقوا سراحي".

مصور موقع بانيت أمير محمد عبد ربه متحدثاً عن استجوابه من قبل شرطة الاحتلال الاسرائيلية في القدس بتاريخ 2014/2/18 على خلفية استخدامه مصطلح بلدية الاحتلال في احدى كتاباته على فيسبوك.

شهدت الشهور الثلاثة الاخيرة من عام 2015 (بالتزامن مع الهبة الشعبية الفلسطينية ضد الاحتلال) قفزة كبيرة في عدد ونوعية انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي ضد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين، تم التعبير عنها عبر قرارات وتوجهات رسمية صدر أحدها عن رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو الذي طالب بملاحقة كل من يكتب او ينشر مواداً على مواقع التواصل الاجتماعي ذات طابع "تحريضي".

وترافق هذا مع كشف جهاز المخابرات الاسرائيلي "الشاباك" عن انشائه وحدة خاصة اطلق عليها اسم "السيابر" من بين مهامها، العمل على رصد ومراقبة ما يُنشر على الانترنت (وما يترتب على ذلك من ملاحقة) فضلا عن التصدي لاي هجمات الكترونية قد تتعرض لها المؤسسات الاسرائيلية.

وإثر ذلك فقد انطلقت أجهزة المخابرات والجيش والشرطة الاسرائيلية في تنفيذ حملات ملاحقة وإعتقالات واسعة طالت خلال الشهور الاخيرة من عام 2015 ما لا يقل عن 80 فلسطينيا (بينهم

عدد من الصحفيين) وفقا لما نشره موقع "واللا" الاخباري الاسرائيلي<sup>6</sup> وذلك بتهم "التحريض" و"دعم الارهاب"، وهي تُهمّ تلحق بكل من ينشر صوراً لشهداء (نفذوا عمليات ضد الاحتلال) او منشورات تؤيد مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

ومن الامثلة على ذلك اعتقال المراسل والمحرر في تلفزيون "الفجر الجديد" سامي الساعي من منزله في طولكرم يوم 3/9 / 2016 من قبل جيش الاحتلال الامر الذي تبعه يوم 2016/5/15 اصدار محكمة عسكرية اسرائيلية حكما عليه بالسجن 9 شهور بتهمة "التحريض" من خلال كتاباته على "فيسبوك" وكذلك اعتقال مراسلة "قدس الاخبارية" سماح دويك من مدينة القدس يوم 2016/4/10 بتهمة "التحريض" عبر الفيسبوك حيث تم الحكم عليها يوم 2016/7/18 بالسجن 6 شهور، واعتقال مقدم البرامج الرياضية في راديو بيت لحم 2000 محمد زغلول يوم 2016/3/13 من منزله في بيت لحم، ومصادرة 3 حواسيب وهاتفين وهارديسك عدد اثنين و 7 فلاشات وشرائح تخصه، حيث مكث في السجن 10 ايام بتهمة "التحريض" عبر برنامجه على "فيسبوك" علما ان اخلاء سبيله تم بكفالة مالية قدرها 6 الاف شيكل (حوالي 1550 دولارا اميركيا).

وتبين عمليات الملاحقة واعتقالات الصحفيين ارتباطا بما تسميه سلطات الاحتلال الاسرائيلي "التحريض" وما يصدر بحق بعضهم من احكام قاسية، درجة القمع التي تتعرض لها الحريات الاعلامية من قبل الاحتلال ناهيك عن ان عمليات اعتقال الصحفيين لاسباب تتعلق بعملهم مرفوضة دوليا فما بالك حين يتعلق الامر بـ "التحريض" الذي بات مصطلحا يحتمل ادراج معظم كتابات الصحفيين والمواطنين الفلسطينيين (كما يتضح من الممارسات الاسرائيلية) تحت هذا العنوان، وبالتالي حرمانهم من أبسط حقوق التعبير وقمعهم.

"خلال اعتقالي تم عرضي على المحكمة سبع مرات، في مرة من الصباح حتى العاشرة مساء حيث كان يتم تأجيل الجلسة بطلب من النيابة من أجل استكمال التحقيق معي بتهمة /التحريض ضد اسرائيل، والتحريض عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك/ وقد تم ارتباطا بذلك شطب حسابي على فيسبوك نهائيا، وذلك رغم أنه لم يتم التحقيق معي سوى مرة واحدة".

<sup>6</sup>- انظر الرابط : <http://goo.gl/9gVmk2> والرابط : <http://www.alakbar.ps/posts/436770>

مقدم البرامج في راديو "بيت لحم 2000" محمد خليل زغول متحدثا عن اعتقاله من قبل جيش الاحتلال بتاريخ 2016/3/13 بتهمة التحريض ضد الاحتلال

ولم تكتم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحملات الاعتقال والملاحقة التي لم تتوقف، وذهبت مؤخرا الى مستويات اكثر شدة في قمعها وملاحقتها لحرية التعبير والصحافة، واصلت يوم 2016/6/22 عن خطط لبلورة مقترح قانون يحظر استخدام موقع فيسبوك لغايات "الارهاب" ومن اجل "منع التحريض" عبر الانترنت.

وقالت وزيرة العدل الاسرائيلية اياليت شاكيد ووزير الامن الداخلي الاسرائيلي جلعاد اردان في بيان مشترك بهذا الخصوص (وفقا لما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية ووسائل اعلام مختلفة) انهما التقيا في وقت سابق الاربعاء (2016/6/22) بمسؤولين من شركة فيسبوك، وابلغوهم الخطة (الاسرائيلية)، موضحين ان القانون يهدف الى تجريم نشر "محتوى مسيء" مثل "التشجيع على شن هجمات ارهابية واهانة المسؤولين والتشهير بهم"، وقالوا ايضا انه "سيتم تحميل شركات انترنت عملاقة مثل فيسبوك وغوغل المسؤولية".

واشار الوزيران الاسرائيليان الى انهما "سعيًا خلال الاجتماع مع المسؤولين في فيسبوك الى ازالة المحتويات التحريضية خلال 24 ساعة من نشرها" وذكر ان ذلك سيكون مدعوما بقانون يحجب التحريض على "الارهاب" ويضمن ازالته.

وتدرجيا اتسعت دائرة وتداعيات حملة الملاحقة التي تشنها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لكبح ما ينشره الفلسطينيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي عبر ضغوط وتفاهات مع شركة "فيسبوك".

وكنتيجة لذلك فقد اقدمت شركة "فيسبوك" خلال شهر ايلول 2016 على وقف ما لا يقل عن 20 صفحة شخصية (خاصة بافراد) واخرى تتبع مواقع اخبارية فلسطينية<sup>7</sup>، وذلك استجابة كما يبدو لمطالب اسرائيل التي تعمل على منع نشر اخبار او معلومات او صور تتعلق بممارسات

<sup>7</sup> من الصفحات والحسابات الشخصية التي تم حذف مواد عنها او حجبها التالية: شبكة فلسطين للحوار، غزة الآن، شبكة قدس الاخبارية، وكالة شهاب، راديو بيت لحم 2000، شبكة اورنيت الاذاعية، صفحة مش هيك، رام الله الاخباري، صفحة الصحفي حذيفة جاموس من أبوديس، الناشط قسام بدير، الناشط محمد غنام، الصحفي كامل جبيل، حسابات ادارية بصفحة قدس، حسابات ادارية بوكالة شهاب، الناشط عبد القادر الطيبي، الناشط الشبابي حسين شجاعية، رماح مبارك (أرجع حسابه)، احمد عبدالعال (ارجع حسابه)، محمد الزعائين (محذوف)، عامر ابو عرفة (محذوف)، عبدالرحمن الكلوت (محذوف).



الاحتلال الاسرائيلي عبر موقع التواصل الاجتماعي العملاق "فيسبوك" بذريعة ان هذه المحتويات تنطوي على "تحريض على الارهاب".

هناك تعاون ايجابي مع ادارة فيسبوك يلبي احتياجات اسرائيل لكنه ليس كافيا لمواجهة " التحريض " من قبل الفلسطينيين. نحن نمارس الان أنشطة واسعة النطاق لمراقبة الشبكات الاجتماعية. الشرطة والشبابك ووزارة القضاء يبذلون جهوداً للتعامل قانونيا مع قضايا من يتم اعتقالهم بتهمة "التحريض".

وزير الامن العام الاسرائيلي جلعاد اردان- "القدس" دوت كوم<sup>8</sup> - كما ترجمته نقلا عن موقع "واللا" العبري الاخباري يوم 2016/10/3.

وتقدمت رفيتال سويد عضو الكنيست الاسرائيلي (البرلمان) بمشروع قانون الفيسبوك للكنيست وهو مشروع "يدعو الى الزام الشبكات الاجتماعية برصد وحذف منشورات " التحريض الارهابي" كما يطالب المشروع بفرض غرامة مالية تصل الى 300 الف شيكل (نحو 75 الف دولار) على الشبكة الاجتماعية التي لا تحذف منشورات كهذه" وفقا لما ذكرته صحيفة هارتس ونقلته عنها العديد من وسائل الاعلام<sup>9</sup>.

وحسب صحيفة "هارتس" فقد "انتقد معهد الديمقراطية الاسرائيلي مشروع قانون سويد وبعث بوجهة نظر مضادة الى اعضاء اللجنة الوزارية تلخص المخاطر التي تهدد حرية الصحافة والتعبير اذا ما تم تمرير مشروع القانون هذا.

وجاء في الوثيقة التي كتبها د. تهيل شفارتس التشولر، والمحامي يهونتان كلينغر، ان "مشروع القانون لا يواجه تحديات عهد الديجيتال والشبكات الاجتماعية بشكل فاعل. هذا الاقتراح يسعى الى تحويل شركات تجارية الى منظومة رقابة كبيرة تتطلب عددا كبيرا من القوى العاملة للقيام بعمليات الرصد والمراقبة. ومن اجل فحص ما هو التحريض هناك حاجة الى مهارة قاض

<sup>8</sup> - انظر الرابط: <http://www.alquds.com/articles/1475475629309651600>

<sup>9</sup> - انظر الرابط <https://www.shasha.ps/news/228359.html>

يعرف الموازنة بين حرية التعبير والامكانية الملموسة لأن يؤدي النص المنشور الى التحريض الارهابي. ولذلك فان المقصود عملية شبه مستحيلة على المستوى التقني".

وحسب الوثيقة فان مشروع القانون "يمس بشكل كبير بحرية التعبير ويسعى الى خلق منظومة لمنع المعلومات بدلا من العقاب على نشرها، وهذا كله في الوقت الذي لم يتم فيه تعريف ما يعتبر تحريضا على الارهاب بشكل واضح في القانون".

وبجانب المساعي الاسرائيلية لقوننة عمليات القمع والمساس بحرية التعبير والصحافة، والاستمرار في الانتهاكات المباشرة التي تنفذها جهات امنية ورسمية اسرائيلية، فان هناك نوعا آخر من الانتهاكات غير المباشرة التي بات الصحافيون عرضة لها من قبل المستوطنين وجهات اسرائيلية اخرى.

ومن الامثلة على ذلك ما تعرضت له مراسلة ومصورة "وكالة فلسطين الان" و"مركز اعلام القدس" بيان راغب وهي من القدس بتاريخ 2015/10/8 حيث تعرضت في هذا اليوم لاعتداء بالضرب من قبل الوحدات الاسرائيلية الخاصة، وقد انتشر خبر الاعتداء عليها وصورها ولكنها فوجئت في اليوم التالي بقيام احد المستوطنين بنشر صورتها (صورة الصحفية بيان الجعبة) مرفقة باشارة تقول "هذه هي من نفذت عملية الطعن" على صفحة فيسبوك تضم 22 الف متابع حيث حظيت الصورة بعد 24 ساعة من نشرها على نحو 100 تعليق تدعو للانتقام من الصحافية بيان الجعبة<sup>10</sup>.

وتقدمت الجعبة فور ذلك بشكوى للشرطة الاسرائيلية، وقالت في افادة اخرى ادلت بها لمركز "مدى" اثناء اعداد هذا التقرير<sup>11</sup> حول الكيفية التي تعاملت بها الشرطة والقضاء الاسرائيلي مع هذا الاعتداء موضحة انه "بعد نحو شهر من الحادثة وتقديم الشكوى للشرطة، عقدت المحكمة جلسة للنظر في الشكوى ولكن شيئا لم يحدث في هذه الجلسة وتم تأجيل المحكمة دون ان يحدد موعد لانعقادها ونحن ما نزال ننتظر ان تحدد المحكمة جلسة جديدة للنظر بالقضية".

ويظهر عدم الاكتراث بما تعرضت له الصحافية الجعبة بعضا من ازدواجية المعايير التي تتعامل بها اجهزة الاحتلال المختلفة مع القضايا حين يتعلق الامر بالفلسطينيين، وهذا ما يفضحه بجلاء اختبار قامت به القناة التلفزيونية العاشرة يوم السبت (2016/7/9).

<sup>10</sup> - للاطلاع على تفاصيل ما تعرضت له الصحافية بيان الجعبة انظر افادتها (ملحق- 1).

<sup>11</sup> - ادلت الصحافية بيان الجعبة بافادتها الجديدة هذه يوم 2016/7/18 أي بعد نحو 9 شهور من تعرضها لحادثة الاعتداء هذه.

وكشفت القناة الاسرائيلية في تقرير لها بهذا الخصوص وبشكل قطعي كيف تتعامل اسرائيل بمعايير مزدوجة مع ما تعتبره "تحريضا" حين يتعلق الامر بالفلسطينيين والاسرائيليين، ما يظهر بجلاء بعضا مما تتعرض له حرية الصحافة والتعبير حين يكون الامر مرتبطا بما يكتبه او ينشره الفلسطينيون على مواقع التواصل الاجتماعي.

و"من اجل اختبار كيف تتصرف شرطة الاحتلال الاسرائيلي وجهاز الامن العام "الشاباك" في مراقبتها ما ينشر على فيسبوك وملاحقة اصحاب بعض المنشورات عمدت القناة الاسرائيلية العاشرة الى تنفيذ اختبار تحت عنوان "اختبار الارهاب"<sup>12</sup> حيث طلبت من شاب فلسطيني اسمه شادي خلايلة من اراضي عام 1948 كتابة منشور على فيسبوك يعبر فيه عن نيته تنفيذ عملية ضد الاسرائيليين، وفي الوقت ذاته طُلب من يهودي يدعى دانييل ليفي كتابة منشور يقول فيه انه ينوي تنفيذ عملية انتقامية ضد الفلسطينيين بعد مقتل مستوطنة من كريات اربع في الخليل".

وبعد ان قام شادي ودانييل بنشر ذلك على صفحتيهما اتصل بشادي الفلسطيني عشرات الاشخاص ليستفسروا ان كان تم اختراق حسابه او انه فعلا هو من كتب المنشور، وكان من بين المتصلين رئيس القائمة العربية المشتركة عضو الكنيست ايمن عودة، وعضو الكنيست السابق حنا سويد واخرون. وبعد منشور الشاب شادي وصلت مركبات الشرطة الاسرائيلية الى بيته لاعتقاله بسبب المنشور الذي كتبه، ولحظتها لم يكن متواجدا في البيت فاتصلو به وطلبوا منه الحضور لمركز الشرطة في الناصرة فورا للتحقيق، وعندها ابلغ خلايلة الشرطة بان منشوره كان في اطار تقرير للقناة العاشرة الاسرائيلية حول مراقبة اجهزة الاحتلال لشبكات التواصل الاجتماعي، وهذا ما فعلته القناة التلفزيونية التي اكدت للشرطة ذلك ايضا.

وفي المقابل فان المنشور المشابه، الذي كتبه الاسرائيلي اليهودي دانييل ليفي وقال فيه انه يخطط لعملية انتقامية ضد الفلسطينيين، فانه لم يتم استدعاؤه للتحقيق من قبل الشرطة او الشاباك او مراجعته بذلك حتى قام هو نفسه بازالة المنشور عن صفحته التي تحظى بمتابعة 600 الف شخص، علما ان منشور دانييل حظي بـ 1200 اشارة اعجاب (like) واكثر من 25 مشاركة (share) اضافة الى العديد من التعليقات المشجعة والداعمة لفكرة الانتقام من الفلسطينيين فضلا عن ان احدا لم يتصل به لاستنكار او لمعارضة المنشور، كما حدث مع الفلسطيني شادي

<sup>12</sup> - "كيف تتعامل اجهزة الاحتلال مع منشورات تدعو لتنفيذ عمليات" - ترجمة المدون الصحفي محمد ابو علان- نقلا عن جريدة الحياة الجديدة- انظر الرابط: <http://cutt.us/klyx>

خلالها، علما ان منشوره (منشور خلايلة) لم يحظ سوى بسبع اشارات اعجاب (like) وعشرات المكالمات الهاتفية الراضة للمنشور من الوسط الفلسطيني.

### إستخلاصات- الإنتهاكات الإسرائيلية

أخيراً، ومما سبق ذكره، واستنادا لجميع الإفادات والمعلومات المرصودة، فإننا نستنتج أن إسرائيل تخرق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وتنتهك حق الفلسطينيين الأساسي في حرية التعبير والرأي، بالإضافة إلى انتهاك الحريات الإعلامية، وذلك وفقا لما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المادة 19 منه والتعليق العام رقم 34 الذي ينص أنه "على الدول الأطراف أن تضمن تدابير مضادة للإرهاب، تتوافق مع المعايير الدولية، فضلا عن ذلك فإنه في حال استخدام التعاريف والمصطلحات مثل التحريض والإرهاب، يجب أن تكون محددة بنصوص تعريفية وواضحة بالقانون، للتأكد من أنها لا تؤدي إلى تدخل غير متناسب مع حرية التعبير، بالإضافة إلى حقيقة أن وسائل الإعلام تلعب دورا حاسما في إعلام الجمهور وبذلك يتوجب التأكد من ضرورة عدم حجبها او تقييدها من جهة، و عدم معاقبة الصحفيين لممارسة أنشطتهم المشروعة من جهة أخرى".

بالرجوع إلى قرار مجلس الأمن 1624، الذي اعتمد في العام 2005 والذي يطالب الدول باتخاذ تدابير بموجب القانون لمنع التحريض على ارتكاب الإرهاب ومنع مثل هذه الأعمال، فإنه يؤكد أيضا أن الدول يجب أن تضمن أن التدابير المتخذة لتنفيذ ما تقدم، ينبغي أن تمتثل إلى التزامات الدول بموجب القانون الدولي ولا سيما (القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي).

من جانب آخر فإن التدابير الإدارية التي تحد وبشكل مباشر من حرية التعبير، بما في ذلك الممارسات التنظيمية لوسائل الإعلام، لا بد وأن يتم تطبيقها فقط من خلال هيئات مستقلة، وهذا المبدأ لا ينطبق على ما تقوم به إسرائيل استنادا للتقاهمات التي توصلت لها مع شركة فيسبوك، وذلك نظرا لخصوصية الحالة الفلسطينية (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي - نزاع دولي مسلح) وبالتالي، فإن إسرائيل كدولة إحتلال، وشركة فيسبوك، لا ينطبق عليهما وصف الهيئات المستقلة،

بما يبيح لهما ان تعملتا على تنظيم القيود على الفلسطينيين، ما قد يؤدي إلى حتمية حرمانهم من التمتع بحقهم في حرية الرأي والتعبير، او تقييد هذا الحق بشكل غير مباشر، من خلال التبرير بالدواعي الأمنية وغيرها.

كما ينبغي أن يكون من الممكن الطعن في تطبيق التدابير الإدارية والقيود الموضوعة من خلال محكمة مستقلة أو هيئة قضائية أخرى بموجب القانون.

وتأكيداً على أن الأصل في حرية الرأي والتعبير انها جاءت بدون أي قيود او محددات، الا في أضيق الحدود، ففي حالة قامت دولة طرف بالعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية بوضع بعض القيود على ممارسة حرية التعبير ( والتي يجب أن تكون محددة بنص قانوني ولها ضرورة ملحة ) فإنه لا يجوز أن تُعرض هذه القيود الحق نفسه للخطر" لكن الأهم من هذا وذاك هي المخاوف من تفريغ الحق من مضمونه، وفي حال كان المبرر أنه تحريض على العنف أو الإرهاب، فيجب إثبات أن التعبير عن الرأي يستهدف إثارة عنف شديد وشيك، وأن هناك ربطاً واضحاً وصريحاً بين الحق في ممارسة الرأي والتعبير والعنف.

من جانب آخر لابد من تسليط الضوء على الفحص ثلاثي الأجزاء والذي يتم الرجوع اليه كمقياس صحة القيود المفروضة على حرية الرأي و التعبير والذي يعتبر مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية و بعض المواثيق الإقليمية والمستنبط من مبادئ جوهانسبرغ عام 1995.

ان أي تضيق على وسائل الإعلام و الصحافيين سواء من خلال إغلاق لمؤسسات إعلامية، والإستحواذ على المكاتب ومصادرة المعدات أو حتى من خلال حجب و قلّة مواقع التواصل الإجتماعي وصفحاتهم الخاصة بدون أن تنطبق عليه المعايير المرفقة أعلاه لا يمكن تبريره أبداً وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن هنا نستنتج أن إسرائيل فشلت في إلزامها بقواعد كل من (القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني)، وذلك لكونها لم تلتزم بضرورة إتخاذ تدابير فعليه وإيجابية من أجل ضمان ممارسة الفلسطينيين لحقهم الأساسي في حرية الرأي والتعبير، بل على العكس تماماً، كونه من خلال الإختبار الذي قامت به القناة العاشرة فان نتائج هذه التجربة تعتبر دليلاً قاطعاً يوضح لنا إزدواجية المعايير التي تتبعها إسرائيل عند التعامل الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأخيراً، من المهم جداً أن نلاحظ أن الدول يجب أن لا تستجيب لحالات الأزمات من خلال تبني القيود المفرطة على حرية التعبير، وذلك باستثناء تلك التي يبررها القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن هنا نستنتج أن إسرائيل فشلت في الامتثال وإتباع مبادئ التناسبية والضرورات، وذلك من خلال الانتهاكات التي مارستها، والضغط على شركة فيس بوك لحجب العديد من صفحات وحسابا مواطنين وصحافيين ووسائل إعلام فلسطينية على مواقع التواصل الاجتماعي.

### الانتهاكات الفلسطينية

توزعت الإنتهاكات الفلسطينية المرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي على 47 انتهاكا سُجلت في الضفة الغربية و 14 انتهاكا سجلت في قطاع غزة ( مع الإشارة الى ان هذا لا يعني ان واقع حرية التعبير في غزة المرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي افضل من الضفة الغربية).

وباتت صُودر الجهات الفلسطينية (وفي مقدمتها أجهزة الامن) تضيقُ بأي انتقاد او رأي مغاير للمواقف الرسمية او الحكومية الفلسطينية، واصبح صاحبه مرشحا ليكون في دائرة الملاحقة والمساءلة انطلاقا من بوابة "المساس بالمصالح العليا تارة او النيل من شخصيات ومقامات عليا تارة أخرى" وهي ما غدت تهما شائعة في تعاطي اجهزة الامن والجهات الرسمية مع كثير من المواد التي تنتشر.

"تم التحقيق معي حول الجهة التي اعلم معها ومن يمولها، وحول فيديو كوميدي عملته حول المجهولين، يتعرض للتفجيرات بغزه. ادعوا خلال التحقيق معي أن الفيديو يثير الفتنه وانه مسيئ وبه تشويه ، علما بأنه لم يتطرق للحكومة".

(رمضان ابو سكران- الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام/ حول استدعائه من قبل جهاز الامن الداخلي في غزة -2015/2/19)

وكما غيرها من الانتهاكات الفلسطينية فان استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني كان وما يزال يشكل عنصرا أساسيا في استمرار وتفاقم هذه الانتهاكات التي يتم جزء كبير منها ( سواء في قطاع غزة او الضفة الغربية) ارتباطا بالانتماء السياسي او الميول السياسية.

"تم استجابي حول كتاباتي على الفيسبوك وعلاقتي بصفحة تابعة لحماس كانت قد نشرت بعضا من الصور التي أصورها، وتم طلب كلمة السر للدخول لحسابي، لكن الاطلاع على حسابي لم ينجح إلا بعد ان تم إحضار جهاز الكمبيوتر خاصتي وجهاز الهاتف النقال من المنزل. وقد تم إحجاز جهاز الكمبيوتر خاصتي للفحص، على أن استرجعه يوم 3/8 حيث ذهبت في الموعد المحدد وهناك تم مجددا التحقيق معي لمدة أربع ساعات كما طلبوا مني فتح الفيسبوك والبريد الالكتروني قبل إعادة جهاز الكمبيوتر لي".

(زيد ابو عرة/قدس برس انترناشونال- حول استجوابه من المخابرات الفلسطينية في طوباس-2015/3/1)

وتتنوع الانتهاكات الفلسطينية ضد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من الصحافيين والنشطاء من حيث أشكالها وخطورتها والجهات التي ترتكبها (لم تعد تقتصر على الاجهزة الامنية والرسمية)، اضافة الى انها في كثير من الاحيان تترافق مع انتهاكات اخرى تمس العديد من الحقوق الانسانية الاساسية الاخرى.

### إستخلاصات- الإنتهاكات الفلسطينية:

أولاً: ترافقت بعض عمليات الملاحقة المتصلة بما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي مع ممارسة ضغوط عنيفة تصل الى حد تعذيب بعض الصحافيين اثناء احتجازهم. وعلى الرغم من أنها لاتمثل سياسية ممنهجة لدى الجهات الفلسطينية، إلا أنها قضية جديرة بالذكر وخطيرة أيضاً في خلق نوع من أنواع الرقابة الذاتية وممارسة حرية الرأي والتعبير. ومن الامثلة على ذلك ما تعرض له الصحافي ايمن غازي عالول مراسل قناة "الفرات" العراقية و DW الذي اعتقله جهاز الامن الداخلي في غزة من منزله في الثاني من كانون ثاني 2016 (بقي معتقلا تسعة ايام) ارتباطا بكتاباته على فيسبوك حيث اخضعه لتحقيق تخلله تعذيب.

وقال الصحافي عالول في افادة لمركز مدى بهذا الخصوص "تم احتجازي في زنزانة ضيقة حتى صباح اليوم التالي (2016/1/3) حوالي الساعة التاسعة حيث تم عرضي على المحقق وأنا معصوب العينين لمدة ثلاث ساعات، واتهمني بأني ممول من جهات خارجية حتى أشوه صورة البلد والحكومة بما أقوم بنشره، وبين الفينة والآخرى كنت أتعرض للصفع".

واضاف "في كل مرة اثناء التحقيق كنت أتعرض للصفع ولم أكن أرى أي واحد منهم (المحققين)".

في غرفة الانتظار توجد ماسورة أفقية، وبعد ان تم تغطية عيوني طلبوا مني أن أمسك بالماسورة ، ومنعوني وحذروني من افلاتها أو الجلوس، حيث انه هناك كاميرا بالغرفة. عند قرابة الساعة 11 أخذوني للتحقيق ، وتم التحقيق معي بداية وأنا معصوب العينين، وقد تم خلال استجوابي ضربي على الظهر وعلى منطقة الخصرة، وكان موضوع التحقيق معي حول كتاباتي على الفيس بوك ، وتحديدًا حول التالي: لماذا انتقدت قرار النائب العام باغلاق شركة جوال؟ ولماذا كتبت على الفيس /شركة حماس كول/؟ ولماذا كتبت أن /حماس تدير قطاع غزة كشركة؟"

الصحفي الحر موسى عبد العزيز الفرا وهو طالب اعلام في جامعة فلسطين متحدثًا عن استجوابه من قبل جهاز الامن الداخلي في غزة بتاريخ 2015/7/8

**ثانيًا:** اتساع دائرة ملاحقة الصحفيين وطلبة الاعلام (ومواطنين من فئات اخرى) على خلفية كتاباتهم او تعليقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة "الفيسبوك" من قبل الاجهزة الامنية والرسمية وبعض الافراد من ذوي النفوذ.

**ثالثًا:** عمليات ملاحقة الصحافيين والمواطنين ارتباطًا بحرية الصحافة والتعبير لم تعد تقتصر على اجهزة الامن فقط، بل باتت تشمل مؤسسات اخرى يفترض أن تكون في مقدمة الجهات التي تدافع عن حرية الصحافة والرأي والتعبير (مثل بعض الجامعات والنقابات).

ومن الامثلة على ذلك ما تعرض له عدد من طلبة الاعلام في جامعتي الاقصى والنجاح ارتباطًا بنشرهم موادا على الفيسبوك، حيث اقدمت جامعة الاقصى في قطاع غزة يوم 2015/4/15 على فصل الطالب في كلية الاعلام بالجامعة محمد خليل اسماعيل الأسمر (19



عاماً) وثلاثة من زملائه<sup>13</sup> بعد ان حققت معه اثر نشره على "فيسبوك" صورة لاحد موظفي الجامعة وهو يلهو بالعباب الكترونية خلال ساعات عمله في الجامعة واعتبرت (لجنة التحقيق) كتاباته بأنها "تشهير بالجامعة، وان الصورة مفبركة" لكن الطالب اسماعيل الاسمر قال بأنه يعتبر ما قام به "توضيحا وجزءا من الحق في التعبير عن الرأي"<sup>14</sup>.

اما جامعة النجاح الوطنية فقد استدعت يوم 2015/5/12 طالب الاعلام اكرم كامل جروان لمجلس ضبط على خلفية مقال نشره على صفحته على فيسبوك ينتقد من خلاله اداء طبيب الجامعة ونظام التأمين الصحي المتبع في جامعة النجاح الوطنية<sup>15</sup>.

**رابعاً:** بات من الشائع ان تلجأ الجهات الامنية لاجبار صحافيين او مواطنين (من بين الذين تلاحقهم على خلفية كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي) على الاقصاد عن كلمات المرور الخاصة بحساباتهم على الانترنت او الدخول الى الصفحات الخاصة بهم والتدخل فيما يكتبوه او ينشروه عليها، بل واحيانا حجب بعض هذه الصفحات او المواقع<sup>16</sup> ما يشكل انتهاكا واضحا للحق في الخصوصية الذي **كفله الإعلان العالمي لحقوق الانسان و القانون الاساس الفلسطيني** واعتبرها جريمة لا تسقط بالتقادم:

"اثناء التحقيق معي (في جهاز الامن الوقائي) طلب (المحقق) كلمة السر الخاصة بحسابي على فيسبوك ودخل عليه، وبالأخص على منشور كنت قد كتبتة على هيئة كتاب موجه لرئيس الوزراء طالبت فيه بإقالة الناطقين باسم الحكومة لعدم تعاونهم مع الصحفيين، وهو ما كان أثار غضب الناطق باسم الحكومة في الضفة رغم أنني أوجه نقدي لسياسة الحكومة وليس لهم كأشخاص. وطلب مني الضابط (كنصيحة) ان اترك الكتابة على الفيسبوك وان اخفف من نقد الحكومة في برامجي الإذاعية".

(المذيع في راديو "علم" في الخليل منتصر بالله محمد نصار - 2015/1/21)

<sup>13</sup> - انظر فيديو - مقابلة مع الطالب محمد الاسمر يتحدث فيها عن قرار فصله من الجامعة <https://goo.gl/o7jA9D>

<sup>14</sup> - للاطلاع على افادة الطالب اسماعيل الاسمر انظر (ملحق -2).

<sup>15</sup> - للاطلاع على افادة الطالب اكرم جروان انظر (ملحق -3)

<sup>16</sup> - اعتقل جهاز الامن الوقائي بتاريخ 2016/1/8 مدير تلفزيون نابلس وعضو مجلس ادارة وكالة معا الصحافي سليم سويدان من نابلس على خلفية نشر خبر على موقع تلفزيون نابلس وصفحة الفيسبوك الخاصة بالتلفزيون وتم خلال اعتقاله اجباره على الكشف عن كلمة السر الخاصة بصفحة التلفزيون على فيسبوك وتم تغييرها لحجب الصفحة.

## وتنص المادة 12 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على:

" لا يعرض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة او أسرته او مسكنه او مراسلاته او لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التداخل او تلك الحملات".

## اما المادة 32 من قانون الاساس الفلسطيني فانها تنص على أن:

" كل اعتداء على اي من الحريات الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للانسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الاساسي او القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضا عادلا لمن وقع عليه الضرر".

**خامساً:** استخدم بعض الصحافيين والنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة لمواجهة الانتهاكات وعمليات الملاحقة التي تستهدفهم من خلال نشر طلبات الاستدعاء او الافصاح عما تعرضوا او يتعرضون له من ضغوط ، ما أضاف حلقة أخرى في سلسلة تداعيات اعمال الملاحقة التي تقوم بها الاجهزة الامنية، حيث اصبحت عمليات النشر شكلا من اشكال مواجهة هذه الاجراءات، كما وشكل ذلك مصدر قلق لاجهزة الامن ودفعها لتلافي توجيه استدعاءات رسمية مكتوبة للصحافيين والاعتماد اكثر على استدعائهم شفويا من خلال اتصالات هاتفية.

"بعد ان تم استدعائي طلب مني (جهاز الامن الوقائي) عدم نشر طلب الاستدعاء عن أي طريق كان، إلا أنني قمت بنشره عبر صفحتي الشخصية في الفيسبوك"

علاء الطيبي - مراسل فضائية الاقصى - 2015/1/4

**سادساً:** لا تكاد تخلو عملية استدعاء واستجواب اي صحافي او ناشط من التعرض لموضوع مواقع التواصل الاجتماعي وما يكتب عليها او محاولة الدخول للحسابات الشخصية او التحذير مما ينشره الاشخاص الذين يخضعون للملاحقة والاستجواب.

**سابعاً:** اصبحت الكثير من الانتقادات او التعليقات المنشورة التي تتطوي على انتقاد اداء مؤسسة او شخصية عامة تفضي الى الاستدعاء والمساءلة.

"بتاريخ 2015/4/1 مثلت امام لجنة تحقيق تضم عميد شؤون الطلبة واثنين من زملائه حيث حققوا معي حول مجلس الطلبة والموظف الذي يلعب جيمز. اعتبرت اللجنة كتاباتي بانها تشهير بالجامعة، وان الصورة مفبركة. وبتاريخ 2015/4/15 تم فصلي من الجامعة بشكل نهائي، وفي اليوم التالي (4/16) فصلت الجامعة ثلاثة طلاب اخرين هم: غدير ابو مشعل و محمد عزيز وشاب ثالث لا أعرف اسمه"<sup>17</sup>.

طالب الاعلام في جامعة الاقصى بغزة محمد الاسمر متحدثا عما تعرض له اثر نشره صورة على فيسبوك  
لاحد موظفي الجامعة وهو يلهو بالعباب الكترونية اثناء عمله

**ثامناً:** رغم ان عمليات الإستدعاء والاستجواب والتوقيف وما قد يتبع بعضها من ملاحقات قضائية ارتباطا بما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي قد تبدو محدودة الضرر تجاه حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير مقارنة ببعض انواع الانتهاكات الجسدية العنيفة، الا ان نظرة معمقة لها تؤكد ان هذه الاساليب من الانتهاكات باتت تمثل وسيلة ردع شديدة تقوض أسس حرية التعبير، كما وأصبح التعسف في الملاحقات القانونية بالإضافة إلى تضارب صلاحيات الأجهزة الأمنية سابقة خطيرة، بالإضافة إلى ان سياسات الإحتجاز والتمديد طويلة الأمد تشكل إنتهاكاً واضحاً لحرية الرأي والتعبير، ومن الممكن أيضا إعتبارها شكلاً من أشكال العقوبات الغير مباشرة (بدون محاكمة) ما من شأنه ان يقوض الحد الادنى من الحريات الصحافية وحرية التعبير ويفرغ الحق الأساسي من مضمونه.

وهنا نشير الى منهجين تتبعهما الدول في ملاحقتها الصحافة ومحاولة اقضاء الاصوات التي لا تروقها، يعتمد الاول على اسلوب "الضربة القاضية" عبر استخدام وسائل قمع جسدية عنيفة

<sup>17</sup> انظر فيديو- مقابلة مع الطالب محمد الاسمر يتحدث فيها عن قرار فصله من الجامعة <https://goo.gl/o7jA9D>

ومباشرة مثل القتل او الاصابة او الاعتقالات التي تستهدف الصحفيين والنشطاء او تدمير المؤسسات الاعلامية او اغلاقها، وهذا ما يظهر بوضوح فيما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد الحريات الاعلامية في فلسطين، اما الثاني فانه يعتمد اساليب تحقق ذات الغاية (اسكات الصحافة او اقصاءها) بصورة تدريجية، او عبر "الفوز بالنقاط" حيث يتم من خلال مجموعة من الاساليب ادخال الصحفيين او النشطاء في دوامة من الملاحقات والضغوط لـ "ترويض" الصحفي وافراغ فعله من اي محتوى قد يزعم السلطات الحاكمة او الجهات النافذة، وهذا يتم عادة عبر سلسلة من عمليات الاستدعاء والاستجواب والملاحقات القضائية وغيرها من الضغوط التي قد تستهدف هذا الصحفي او تلك المؤسسة، وهو ما نلمسه بوضوح في نمط الانتهاكات التي ترتكبها وترتكز عليها بشكل اساسي اجهزة الامن الفلسطينية ضد الحريات الاعلامية.

ومن الامثلة التي تظهر حجم واثر مثل هذه الضغوط التي قد تبدو للوهلة الاولى "نظامية" و"بسيطة" تشير الى قضية الصحفي جورج قنواتي الذي أصدر القضاء الفلسطيني بتاريخ 2015/12/14 قرارا ببراءته ارتباطا بقضية كان رفعها ضده محافظ بيت لحم السابق على خلفية تعليق كتبه قنواتي على فيسبوك ينتقد فيه دائرة الصحة في بيت لحم بسبب وجود عصير من انتاج اسرائيلي في أحد اجتماعاتها.

وجاء قرار براءة قنواتي بعد اربع سنوات كاملة<sup>18</sup> من المحاكمة، تخللها عقد 27 جلسة محاكمة له للتداول في هذه القضية، حيث كان قنواتي في جميع هذه الجلسات ملزما بتعطيل عمله لحضورها، فضلا عن العبء النفسي والضغوط غير المباشرة التي ظلت تلاحقه وأسرته طوال هذه المدة. وفي الجلسة الختامية تم اسقاط القضية ضد قنواتي وتبرئته...!!

والسؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه القضية هو: الم يكن مسلسل محاكمة قنواتي نوعا غير مباشر من العقاب؟ ومن يتحمل مسؤولية ذلك؟ ومن يتحمل مسؤولية اعتقال او توقيف عشرات الصحفيين الاخرين من قبل اجهزة الامن الفلسطينية في الضفة وغزة لايام، واخضاعهم وأسرههم

<sup>18</sup> - عقدت اول جلسة للصحافي قنواتي ارتباطا بهذه القضية يوم 2011/9/13 بينما عقدت الجلسة الاخيرة التي تم فيها تبرئته يوم 2015/12/14 أي انه مكث على مدار اربع سنوات تحت كابوس الملاحقة وكل ما يتبع ذلك من جهود ووقت وضغوط لا شك تؤثر على عمله الصحفي وعمل مؤسسته بصورة كبيرة تجعله يفكر عشر مرات قبل ان يلجأ لتكرار ما قام به حتى لو كان على يقين تام انه لا يشكل أي مخالفة.

لضغوط دون ان يحاكم احد منهم ودون ان يثبت (قضائياً) تورط أيّ منهم في أي جرم او مخالفة!؟

نشرت جهة مجهولة اليوم (2016/4/21) بيانا صحفيا على صفحتي الخاصة على موقع الفيسبوك، موقّع باسم جهاز المخابرات الفلسطينية العامة، وموجها الى الرئيس محمود عباس يطالبه بإغلاق صحيفة الحدث، حيث تم (من خلال البيان) توجيه التهم لي شخصياً، وللصحيفة فيما يتعلق بتمويلها وانه مجهول، وأنه يتم تمويلنا من جهات صهيونية"

مالكة ورئيسة تحرير صحيفة "الحدث" الصحافية رولا سرحان متحدثة عن بيان نشرته جهة مجهولة على فيسبوك باسم جهاز المخابرات الفلسطينية وباسم جهاز الاستخبارات يطالب باغلاق الصحيفة

**تاسعاً:** اتخذت عمليات الملاحقة والضغوط التي يتعرض لها الصحفيون/ات ارتباطاً بكتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي اشكالا جديدة مستحدثة وغير مسبوقه من الضغوط والتهديدات لاسكاتهم، او كنوع من العقوبات التي تلجأ لها جهات رسمية بصورة مباشرة وعلمية او بطريقة غير مرئية وغير مباشرة.

ومن ابرز الامثلة على وسائل واشكال الضغوط والملاحقات "المستحدثة" تلك بهدف اسكات الصحفيين، نشير الى اقدام وزارة شؤون المرأة الفلسطينية بتاريخ 2014/3/6 على استثناء الإعلامية ناهد أبو طعيمة من التكريم في احتفال كان مقررا لهذه الغاية بمناسبة يوم المرأة العالمي، حيث كانت الوزارة قد ابلغتها في وقت سابق بأنها ستكون ضمن الاعلاميات اللواتي سيتم تكريمهن. وتم استثناء ابو طعيمة من التكريم المقرر مسبقا بسبب انتقادها تقصير الحكومة والاحزاب والمؤسسات في حماية النساء في فلسطين عبر تعليق نشرته على صفحتها على الفيسبوك. وكذلك تم ابلاغ الصحفي احمد زكي (شفهيا) بتاريخ 2014/12/3 بقرار اقالته من منصبه كمدير لقسم الاخبار في تلفزيون فلسطين من قبل المستشار السياسي السابق للرئيس محمود عباس، نمر حماد (توفي مؤخرا)، وذلك على خلفية انتقادات كان وجهها زكي لاستضافة الاعلامي المصري توفيق عكاشة من قبل تلفزيون فلسطين. ومنها ايضا اقدام جهة مجهولة بتاريخ

2015/9/21 على انشاء صفحة على فيسبوك هاجمت من خلالها المصور في وكالة الانباء الصينية "شينخوا" فادي العاروري ونشرت صوراً شخصية لعائلته اثر انتقادات كان وجهها العاروري لبرنامج بثته قناة تلفزيون "مساواة" تم فيه استضافة مغن اسرائيلي.

وأثناء إعداد هذا التقرير أصدرت محكمة صلح رام الله قراراً يقضي بسجن المواطن رائد رفيق فايز القبع (42 عاماً/ وهو صيدلاني من سكان مدينة البيرة) مدة ثلاثة شهور بعد ان ادانته بجريمة "ذم السلطة العامة" خلافاً للمادة 191 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 160 وذلك بسبب عبارة كان كتبها على صفحته الشخصية على فيسبوك اثناء العدوان على غزة (صيف 2014) نصها " بين القيادة والقوادة فارق بالياء فليتنبه السفهاء".

إن دور الإعلام يعتبر حجراً أساسياً في الرقابة على أداء الحكومات ونقد قراراتها وممارساتها، وتسليط الضوء على قضايا القمع و الفساد، فالحريات الإعلامية هي المحرك الأساسي للدافع نحو التغيير والتنمية من جهة، كما وتعتبر المقياس لمنسوب الديمقراطية وتطبيق حقوق الإنسان في أي مجتمع .

إن ممارسة حرية الرأي والتعبير تساهم بشكل فعال في تنمية المجتمع بشكل عام، وتساعد جميع المواطنين في ممارسة حقهم بالحصول على المعلومات من خلال وسائل الإعلام، أي أنها تسهل عملية التداول الحر للمعلومات وتتيح الوصول والحصول على المعلومات.

من خلال هذا التقرير والتقارير الأخرى لمركز "مدى" في الأعوام الأخيرة، نلاحظ أن هناك تصاعداً في عدد الانتهاكات ضد حرية التعبير والإعلام، فمن خلال متابعة الانتهاكات الإسرائيلية والتي تظهر نمطاً ممنهجاً في القمع الإسرائيلي لممارسة حق الفلسطينيين الأساسي بحرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال توقيع إتفاقية مع شركة فيس بوك والتي تشكل أداة ممنهجة مستمرة ذات عواقب طويلة الأمد من شأنها أن تشكل عائقاً أمام ممارسة الصحفيين لأعمالهم بحرية، ومن جانب آخر فإنها تشكل نوعاً من أنواع العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين من منطلق أن غياب تدابير خاصة من قبل إسرائيل لحماية الصحفيين المدنيين من جهة، وتزايد حدة سياسية القمع الممنهجة لا تمثل إعتداء على حقوق الصحفيين فقط، بل إعتداء على حقوق جميع المواطنين في تلقي المعلومات، بالإضافة إلى المعايير المزدوجة التي تتبعها بهذا الشأن في التعاطي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى الأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية والذي يعتبر تمييزاً واضحاً وانتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

إن المجتمع الدولي مطالب مجدداً بالضغط على حكومة الاحتلال لوقف انتهاكاتها ضد حرية التعبير ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، ووضع حد لمحاولاتها في الضغط على شركتي فيس بوك وتويتر .

من جهة أخرى فإن الانتهاكات الفلسطينية المتعلقة بحرية التعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لا تقل خطورة عن نظيرتها الإسرائيلية، على الرغم من عدم وجود سياسة ممنهجة في التعاطي مع هذا الحق، إلا أنها بشكل أو بآخر تعتبر إنتهاكات صارخة في مجال حقوق الإنسان والتزامات فلسطين خاصة بعد إنضمامها للعديد من الإتفاقيات الدولية، وعلى الأخص العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية و السياسية، وبالتالي فإنه يتوجب عليها كدولة أن تلتزم بموجب هذه الإتفاقية باتخاذ التدابير والتشريعات اللازمة من أجل ضمان تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الأساسية المكفولة في المواثيق الدولية، خاصة في ظل الإنقسام الداخلي الذي يعزز التعدي على الحريات بشكل عام.

اخيرا فان الجهات الرسمية الفلسطينية وغير الرسمية مطالبة باحترام حرية التعبير ووقف كافة الانتهاكات في هذا المجال، ومحاسبة المسؤولين عنها، وموائمة التشريعات الفلسطينية مع المعايير الدولية كخطوة لا بد منه لتكريس الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية.



## ملاحق

### (ملحق - 1)

(2015/10/8) اعتدى افراد الوحدات الخاصة على مراسلة ومصورة وكالة فلسطين الان ومركز اعلام القدس بيان راغب الجعبة (22 عاما) بالضرب كما واقدم مستوطن على نشر صورتها مرفقة بتعليق يتهمها بانها نفذت عملية طعن في القدس حيث افادت الجعبة مركز مدى "بعد عملية الطعن التي حدثت ظهر امس (10/8) في البلدة القديمة بالقدس خرجت للتصوير، وأثناء ذلك اعتدى علي عناصر من القوات الخاصة الاسرائيلية بالضرب و بتمزيق جلبابي. اثر ذلك انتشر خبر الاعتداء (على صحفية مقدسية الكترونية) وعلى بعض مواقع التواصل الاجتماعي، ولكنني فوجئت صباح اليوم التالي بأحد أصدقائي يخبرني بان صورتني قد نشرت على مواقع عبرية مرفقة بالإشارة الى /أنني أنا من نفذ عملية الطعن/، وبعد البحث تبين لي ان مستوطننا هو من قام بإنشاء مجموعة على فيسبوك تضم نحو 22 ألف متابع لاهداف تحريضية وقام بنشر صورتني على تلك الصفحة وكتب عليها /هذه المخربة هي التي طعنت اليهودي يوم أمس بالبلدة القديمة/، وألان (لحظة ادلائها بالافادة بعد نحو 24 ساعة من الاعتداء عليها) يوجد على الصورة ما يقارب ١٠٠ تعليق يدعو للانتقام و ٣٠٠ إعجاب".

واضافت الجعبة "اتصلت بمحام لاستشارته فاخبرني بضرورة تقديم شكوى من اجل محاكمة المستوطن بتهمة التشهير والتحريض، وفعلا قدمت الشكوى في مركز الشرطة الاسرائيلي بعد انتظار ساعتين كي اتمكن من الدخول الى المحقق، واخبرته (المحقق) بأنني احمل هذا المستوطن المسؤولية الكاملة عن حياتي سواء هو أو أي كان من ضمن تلك المجموعة الموجودة على الفيسبوك في حال تعرضت لأي أذى".

وقالت "يوم الأحد سنطالب بجلسة محكمة ومن خلالها نستطيع الحصول على الورقة التي تخول الشرطة التعامل بشكل قانوني مع هذا المستوطن كي تدخل الى صفحة الفيسبوك الخاصة به للتأكد من شخصيته ومتابعة القضية".

## (ملحق - 2)

(افادة الطالب محمد خليل الاسمر حول فصله وثلاثة من زملائه من قبل جامعة الاقصى في غزة)

بتاريخ 2015/4/15 فصلت جامعة الاقصى في قطاع غزة الطالب في كلية الاعلام بالجامعة محمد خليل اسماعيل الأسمر (19 عاما) وهو من سكان رفح بعد ان حقت معه اثر نشره على فيسبوك صورة ل احد موظفي الجامعة وهو يلهو بالعباب الكترونية اثناء عمله في الجامعة حيث افاد الاسمر مركز مدى "توجه ثلاثة طلاب في نهاية شهر اذار/مارس لانجاز معاملات إدارية ، وكان الموظف المختص يلعب /جيمز/ على جهاز الكمبيوتر، وبينما كان الطلبة ينتظرون منه أن ينجز معاملاتهم قام احدهم (الطالب محمد عزيز) بالتقاط صورة للموظف وهو يلعب وقد حصلت انا على هذه الصورة وقمت بنشرها على صفحتي على الفيس بوك، وأشرت الى أن الموظف مهمل ولا يوجد رقابة في الجامعة".

واضاف الطالب الاسمر: "بتاريخ 2015/4/1 خضعت للجنة تحقيق تضم عميد شؤون الطلبة واثنين من زملائه حيث حققوا معي حول مجلس الطلبة والموظف الذي يلعب جيمز. واعتبرت اللجنة كتاباتي بانها تشهير بالجامعة، وان الصورة مفبركة، ولكن انا اعتبر ذلك توضيحا وحرية رأي وتعبير عن الرأي". وقال: "بتاريخ 2015/4/15 تم فصلي من الجامعة بشكل نهائي، وفي اليوم التالي (4/16) فصلت الجامعة ثلاثة طلاب اخرين وهم: غدير ابو مشعل و محمد عزيز وشاب ثالث لا أعرف اسمه"<sup>19</sup>.

## (ملحق - 3)

(افادة الطالب في جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس اكرم جروان حول تشكيل مجلس ضبط له على خلفية مقال نشره على فيسبوك).

استدعت ادارة جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 2015/5/12 طالب الاعلام اكرم كامل جروان (23 عاما) لمجلس ضبط على خلفية مقال نشره وينتقد فيه اداء طبيب الجامعة ونظام التأمين الصحي الخاص بالطلبة في الجامعة حيث افاد جروان مركز مدى "يوم الثلاثاء (5/12) الساعة الحادية عشرة ظهرا تلقيت اتصالا من مكتب عميد كلية الاقتصاد في الجامعة يخبرني بانعقاد مجلس ضبط في اليوم التالي في الساعة الواحدة إلا ربعا، دون ذكر أسباب هذا القرار. وكنت قد نشرت مقالا بعنوان /عيادة جامعة النجاح أم حوفيتش

<sup>19</sup> انظر فيديو- مقابلة مع الطالب محمد الاسمر يتحدث فيها عن قرار فصله من الجامعة <https://goo.gl/o7jA9D>

هشارون/ على صفحتي الشخصية وعلى صفحة طلاب جامعة النجاح في اليوم السابق فتوقعت أن يكون قرار الجامعة بسبب هذا المقال، الذي انتقدت فيه أسلوب تعامل طبيب الجامعة و مجانية علاج الطلاب في مستشفى الجامعة".

واضاف: "ذهبت في اليوم التالي أنا وزميل آخر لمكتب نائب رئيس الجامعة سائد الكوني في محاولة منا لإنهاء هذا القرار من قبل الجامعة ولكن نائب الرئيس أخبرنا بأن هذا المقال هو تهجم على الجامعة وأن الجامعة ستقوم برفع شكوى قضائية في المحكمة ضدي الأمر الذي أكد لي بأن المقال هو سبب تشكيل مجلس الضبط. قام زملائي في الجامعة بعد ذلك بالاعتصام في حرم الجامعة ضد قرار الجامعة الذي اعتبروه مجحفا بحقي مما جعل رئيس الجامعة ماهر الننتشة يستدعيني أنا ومجموعة من الطلاب ليخبرنا بأن مجلس الضبط ليس له علاقة بالمقال المذكور وإنما بسبب شكوى مقدمة ضدي -لم أتأكد من المتقدم بها حتى هذه اللحظة- والتي حسب ما أدركت ربما تكون من دكتور العيادة المقصود في المقال (علما بأنني لم أصرح بأي معلومة تدل عليه في مقالي) وربما تكون من موظف المستشفى الجامعي الذي دار نقاش بيني وبينه حول مجانية علاج الطلبة في وقت سابق، وفي جميع الأحوال فالمقال هو السبب. ذهبت حسب الموعد لمجلس الضبط ليخبروني بأنه قد تأجل لموعد يتم إعلامي به لاحقا".